مجلة جامعة طبرق للعلوم الاجتماعية والإنسانية

"Tobruk University Journal of Social and Human Sciences"

تصدر نصف سنوية (يناير يوليو) عن جامعة طبرق

https://jshs.tu.edu.ly/

واتس :0910162364

رقم الإيداع القانوني 57/ 2021

الرقم الدولى الموحد:ISSN: 2789-5068

أثر رفع الدعم الحكومي عن منتجات الطاقة على كفاءة الإنفاق الحكومي، ودورها في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030

The Impact of Lifting the Government Subsidies of Energy Products on the " Efficiency of Government Spending, and Its Role in Achieving the Kingdom of Saudi Arabia's 2030 Vision

أ. ندى مبارك عنتش

باحثه بجامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الرياض

qtrt_nada@hotmail.com

الملخص:

مفهوم دعم منتجات الطاقة يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع الدخل، إلا أنه أصبح مكلفا بشكل متزايد. ركزت هذه الدراسة على كيفية تأثير إلغاء الدعم الحكومي على منتجات الطاقة على كفاءة الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية.

وكشفت النتائج أنه على الرغم من أن رفع الدعم لم يخفض الإنفاق الحكومي بشكل كبير، إلا أن العجز المالي انخفض تدريجيا، وشهد الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً تدريجياً. وأثبت برنامج دعم المواطنين البديل أنه أكثر كفاءة، مما أدى إلى خفض كبير في الإنفاق الحكومي. وتسلط هذه النتائج الضوء على الأثر الإيجابي لرفع دعم الطاقة على تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية من عام 2012 إلى عام2021.

الكلمات المفتاحية: منتجات الطاقة، الدعم الحكومي، الإنفاق الحكومي.

Abstract

The concept of subsidizing energy products is aimed at achieving social justice and income distribution, but it has become increasingly costly. This study focused on how removing government subsidies on energy products impacts government spending efficiency in Saudi Arabia. Results revealed that while lifting subsidies didn't significantly reduce government spending, the fiscal deficit gradually decreased, and the GDP saw a gradual rise. The alternative citizen support program proved more efficient, leading to a substantial cut in government spending. These findings highlight the positive impact of removing energy subsidies on enhancing government spending efficiency in Saudi Arabia from 2012 to 2021.

Keywords: energy products, government support, government spending.

الإطار العام للدراسة

1. المقدمة

التوزيع العادل للثروة والدخل بين مختلف فئات المجتمع من النظريات الاقتصادية المهمة لدى علماء الاقتصاد، وانشغل علماء الاقتصاد بقضية تفاوت الدخل وسوء توزيع الثروة، لذا قامت فكرة الدعم لتكون من الوسائل المهمة المستخدمة لإعادة توزيع الدخل وتقاسم الثروة (أبو النجا، 2022). واعتمدت الحكومات منذ فترة طويلة على دعم الطاقة لتحقيق أهداف إنمائية ومعالجة إخفاقات السوق، ولأهداف السياسات المحلية المهمة كالتنمية الريفية والصناعية، كذلك لخلق فرص للعمل، تحسين الوصول للطاقة، وللتخفيف من حدة الفقر (OECD , 2013). كما أشارت الأمم المتحدة (2019) ، أن الطاقة تؤدي دوراً أساسياً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومعظم إعانات الوقود تهدف لتحقيق الفائدة للمستهلكين، ويُنظر لهذا الدعم كتدابير اجتماعية من قِبل الحكومات بشكل عام (OECD , 2018).

ولأن دعم منتجات الطاقة في الدول تُعد بمثابة حماية اجتماعية مهمة لذوي الدخل المحدود، إضافة إلا أنه يحقق بعضاً من الأهداف الاقتصادية مثل تشجيع الصناعة لانخفاض تكاليف منتجات الطاقة، إلا أن هذا الدعم قد يُكلف الدولة الكثير اقتصادياً، وهذا من خلال سوء تخصيص الموارد للدولة والتشجيع على الإفراط في استهلاك الطاقة، إضافةً للتكاليف الاجتماعية المُترتبة عليه وهذا من خلال تقليل الدعم عن القطاعات المهمة والداعمة لذوي الدخل المحدود كقطاعات الصحة والتعليم. كما أن هناك تكاليف بيئية تترتب على هذا الدعم، فقد يؤدي دعم منتجات الطاقة لزيادة استخدامها وعدم الترشيد فيها، مما يزيد من الانبعاثات السيئة على البيئة وإعاقة استخدام الطاقة المتجددة والنظيفة كالطاقة الشمسية

والرياح وغيرها (فتوح والقطيري ، 2012). كما أن مسؤولو الطاقة يرون أن استمرار الزيادات في الطلب السنوي للطاقة بنسبة 5% إلى 10% أمير غير مستدام، إضافة للنمو السكاني السريع الذي يعني أن صادرات النفط والغاز للفرد كانت في انحدار في أغلب البلدان المصدرة للنفط (Krane and J.Monaldi , 2017).

وعلى إثر رؤية المملكة 2030 الهادفة لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، سنّت المملكة عدة سياسات لتحقيق هذه الرؤية. وإحدى أهم هذه السياسات، سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي لتحقيق كفاءة الإنفاق. وترشيد الإنفاق، يهدف إلى تحسين إدارة النفقات الحكومية وتحقيق التوازن المالي، كما يتضمن تقليص الإنفاق غير الضروري وتحسين الكفاءة في استخدام الموارد الحكومية. وهذه الجهود تهدف لتحقيق الاستدامة المالية للحكومة والتقليل من الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات. فاقتصادات المنطقة العربية بشكل عام، تعتمد بشكل رئيسي على الوقود الأحفوري كمصدر رئيسي لإمدادات الطاقة المحلية والإيرادات في البلدان المنتجة للنفط والغاز، حيث تمثل الإيرادات النابعة من صادراتهما بين 65 و90 بالمائة في اقتصاد بلدان مجلس التعاون الخليجي ككل، وأكثر من 80% من عائدات التصدير في المملكة العربية السعودية والكويت وقطر (الأمم المتحدة ، 2019). كما ترى الأمم المتحدة أن التنويع الهيكلي في اقتصادات الدول المنتجة للنفط والغاز له دور محوري في بناء اقتصادات مستدامة ومنيعة (الأمم المتحدة ، 2019).

وأحد المبادرات الرئيسية الهادفة لترشيد الإنفاق الحكومي، هي رفع الدعم الحكومي عن منتجات الطاقة (الوقود – الكهرباء - الماء). وتتناول هذه الدراسة، مبادرة رفع الدعم الحكومي وأثرها على كفاءة الإنفاق الحكومي.

2. مشكلة الدراسة

على مدى عقود، مُعظم البلدان العربية وكذلك العالمية انتهجت سياسة رقابة مشددة على أسعار الطاقة المحلية لتحقيق أهداف معينة مثل، الرفاهية العامة وحماية دخل الأسر محدودة الدخل وغيرها. وبالرغم من أن دعم الطاقة قد حقق بعض من هذه الأهداف في بعض الدول، إلا أن دعم الطاقة سياسة مكلفة وغير فعالة أحياناً لتحقيق بعض الأهداف، وقد يكون له تبعات خطيرة على كفاءة الموارد والإنفاق الأمثل لها، إضافة لانتفاع الأسر ذات الدخل العالي والمنظمات الصناعية بشكل أكبر من أسعار الطاقة المنخفضة (فتوح والقطيري ، 2012). كما ذكرت الأمم المتحدة (2019)، أن تسارع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية على مدى الثلاثة عقود الماضية، أدى لزيادة استهلاك الطاقة دون تحسن في الوعي العام بشأن ترشيد استهلاك الطاقة أو بالقضايا الأخرى ذات الصلة كحماية البيئة من التلوث والانبعاثات الضارة.

إضافة إلى أنه خلال العقود الماضية، شهدت المملكة تنامي مستمر في المتطلبات التنموية، وعلى إثرها سجلت المصروفات (النفقات) الحكومية تسارعاً ملحوظاً، والجدير بالذكر، أن المصروفات سجلت قفزة استثنائية بلغت نحو 462% في العقدين الماضيين. ونتيجة لانخفاض أسعار النفط بين عامي 2014 - 2016، أعلنت المملكة في عام 2015 م، أعلى عجز في ميزانيتها بحوالي 366 مليار ريال، مما أدى لضرورة إصلاحات مالية وخفض الإنفاق الحكومي بنسبة 26% (برنامج تحقيق التوازن المالي ، 2016)[1]. وفي عام 2010 م، حذر خالد الفالح المدير التنفيذي السابق لشركة النفط الوطنية السعودية (أرامكو)، أنه في

[1] تم تغييره في عام 2019 وتسميته برنامج الاستدامة المالية.

حال لم يحدث تقدم في خفض الطلب على الطاقة أو تنويع مصادر إمدادات الطاقة ستسجل المملكة تراجعاً حاداً في القدرة على تصدير النفط الخام بآواخر عشرينات القرن الحادي والعشرين (الأمم المتحدة ، 2019).

وهذه جميعها أسباب دعت لضرورة إجراء إصلاحات على أسعار الطاقة بالمملكة تماشياً مع خطط التنمية ورؤية 2030. إلا أنه بالرغم من الإصلاحات التي تؤدي إلى زيادة الأسعار النهائية للمستهلك، وما يرتبط به من إنفاق الأُسر على الطاقة، لا ينبغي إدخال الإصلاح قبل وضع نظام قوي لتدابير الحماية الاجتماعية (OECD , 2018).

3. أسئلة الدراسة

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن تساؤل رئيسي، وهو هل ساهم رفع الدعم الحكومي عن منتجات الطاقة في كفاءة الإنفاق الحكومي؟

4. هدف الدراسة

الهدف الرئيس من هذه الدراسة، هو قياس أثر ترشيد الإنفاق الحكومي من خلال رفع الدعم الحكومي عن منتجات الطاقة على الاقتصاد السعودي وكفاءة الإنفاق الحكومي.

5. أهمية الدراسة

الأهمية العلمية: تُسهم هذه الدراسة في فهم طرق وأساليب ترشيد الإنفاق الحكومي وتحديد الأولويات، كما يُقدم تحليل للبيانات والمعلومات المتعلقة بالإنفاق الحكومي ودراسة تأثيره على اقتصاد المملكة العربية السعودية.

الأهمية العملية: تُسهم الدراسة في تحديد أولويات الإنفاق الحكومي وتوجيه موارد الدولة لزيادة كفاءة الإنفاق الحكومي. كما تستمد هذه الدراسة أهميتها، من الأهمية الكبيرة لترشيد الإنفاق الحكومي كعنصر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.

6. حدود الدراسة

الحد المكاني: المملكة العربية السعودية.

الحد الزماني: تم عمل هذه الدراسة في الفصل الدراسي الأول من العام 2023 / 2024 م.

الحد الموضوعي: ستتناول هذه الدراسة سياسة رفع الدعم الحكومي عن منتجات الطاقة، ودورها في كفاءة الإنفاق الحكومي بالمملكة العربية السعودية.

7. مصطلحات الدراسة

الإنفاق الحكومي: " مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى هيئاتها العامة بقصد إشباع حاجة عامة " (فتحي ، 2013 ، في عثمانية ويحي ، 2021 : 79).

ترشيد الإنفاق الحكومي: الترشيد مصطلح شامل يرتبط عادة بالنشاط المخطط والمقصود والقائم على التفكير، وفي سياق المالية العامة، يُعرف الترشيد على أنه جهود لإصلاح نظام المالية العامة وتقليل الإنفاق، وتغيير هيكلته من أجل الاستغلال الأقصى للأموال العامة (Alexandru and Guziejewska 2023 ,).

كفاءة الإنفاق: " الكفاءة تعني تحقيق أقصى قدر ممكن من المخرجات باستخدام مستوى معين من الموارد لتنفيذ النشاط " (الاسكوا ، د.ت). كما عرف عبدالقادر (2021) كفاءة الإنفاق بأنها " حسن

التصرف في إنفاق الأموال والموارد والترشيد، وضبط النفقات، وإحكام الرقابة عليها وتحديد الإنفاق في المجالات ذات الأولوية، والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى لتلافي النفقات غير الضرورية ".

مصادر الطاقة: " كل المصادر (الأولية أو المشتقة) التي يُمكن استخلاص الطاقة منها مباشرة أو بالتحويل " (أوابك ، 2018).

دعم الطاقة: " أي تدابير وإجراءات حكومية تهدف إلى التخفيف من تكاليف الطاقة بالنسبة للمستهلكين والمنتجين من خلال إعانات مباشرة أو غير مباشرة " (أبو النجا ، 2022 : 624).

التنمية المستدامة: " التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل وبشكل منصف للموارد بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية " (العابدين وآخرون ، 2021 : 139).

أدبيات الدراسة

1. الإطار النظري

1.1 تنظيم أسعار الطاقة

هناك دور أساسي تلعبه مختلف أنواع الوقود والكهرباء في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولذا، غالباً ما تقوم الدول بتنظيم أسعار الطاقة نظرا لأهميتها في الحفاظ على الأنشطة اليومية. وتوفير منتجات الطاقة بتكلفة منخفضة يُعد حقاً أساسياً للمواطنين، خاصة في الدول المنتجة للنفط، ورغم ذلك، فإن الدول العربية استمرت لفترة طويلة في الحفاظ على أسعار الطاقة المحلية المنخفضة، ويظهر في المقارنة الدولية في تقرير صندوق النقد الدولي (2017)، أن أسعار الطاقة هي الأدنى في الدول العربية عالمياً (الشكل1).

الشكل 1: متوسط أسعار الغاز حسب المنطقة بالدولار

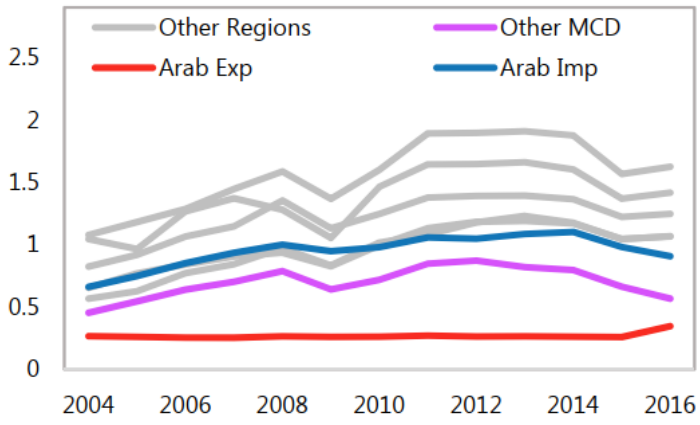

(المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي، 2017)

كما قارن Alawad et al, (2022)، متوسط الفرق بين أسعار أربعة أنواع من الوقود عالمياً وأسعارها في دول مجلس التعاون الخليجي، وأوضحت المقارنة فجوة سعرية وذلك نتيجة الدعم الكبير في دول الخليج للوقود (الشكل2).

الشكل 2: متوسط الفرق بين أسعار الوقود دولياً

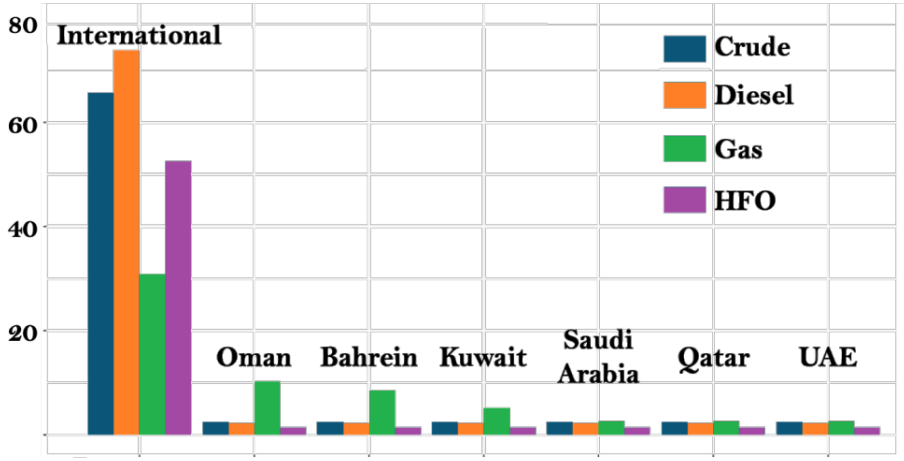

(المصدر: Alawad et al, 2022)

والسياسة أو الممارسة التي عمّت المنطقة العربية خلال العقود الماضية في تسعير الطاقة وتوفير إمداداتها للمستهلكين المحليين، لم تكن تُحدد بناءً على كلفتها على الدولة، بل حسب عوامل عدة كأولويات النمو الاجتماعي والاقتصادي، كذلك ضمان توفير خدمات الطاقة الحديثة بتكلفة ميسورة، إضافة لتعزيز التصنيع، وهذه العوامل جميعها أدت لانخفاض شديد في تكلفة الطاقة في هذه البلدان (الأمم المتحدة ، 2019). كما ذكرت الأمم المتحدة (2019)، وفقاً لبيانات وكالة الطاقة الدولية، أن المملكة العربية السعودية في عام 2016 م، كانت ثالث أكبر داعم للطاقة، حيث وصل الدعم المقدم للطاقة في المملكة العربية السعودية لحوالي 30 مليار دولار، وكان يصل سابقاً في 2014 / 2015 إلى 57 مليار و44 مليار دولار.

والدعم الحكومي للوقود قد يكون مصدره التمويل مباشرة من قِبل الحكومة، أو من خلال شركة كهرباء مملوكة للدولة، كما ويُنظر للدعم على أنه مساعدة للمواطنين للاستفادة من ثروات الدولة ومواردها الطبيعية (Alawad et al , 2022). كما ذكر صندوق النقد الدولي (2017)، أن تنظيم أسعار الطاقة له عدة أهداف، أهمها: دعم الأسر والصناعات من خلال توفير طاقة رخيصة، وحماية المستهلكين المحليين من زيادات أسعار الطاقة العالمية وتقلباتها، إضافة لحماية محدودي الدخل.

إلا أن بالرغم من الأهداف الإيجابية لتنظيم أسعار الطاقة، هناك آثار جانبية سلبية تقوّض تحقيق هذه الأهداف، كالإفراط باستهلاك الطاقة بجميع أنواعها، وعدم استخدام تقنيات موفرة للطاقة مما يؤثر على البيئة من خلال الانبعاثات المفرطة، كما تغذي أنشطة تهريب الوقود خاصة لو كان هناك تباين في أسعاره مع الدول المجاورة، وأخيراً، نتائج تطبيق هذه السياسة (دعم منتجات الطاقة) أصبحت مكلفة على المالية العامة وتُنقص من الإنفاق الاستثماري الذي يُعزز نمو البنية التحتية والإنفاق على قطاعات أخرى كالصحة والتعليم (صندوق النقد الدولي ، 2017).

وفقاً لـ (Krane and J.Monaldi , 2017)، دعم الطاقة كان محيراً للاقتصاديين الذين يعتبرون هذا أحد أكثر أشكال التدخل والإنفاق الحكومي إهداراً، وأن الإعانات غير فعالة لحد كبير، حيث يميل دعم

الطاقة لخفض صادرات المواد الهيدروكربونية لأنه يحفز الاستهلاك المحلي ويقلل الفائض القابل للتصدير. وخفض الدعم أحد أكثر الطرق فعالية لزيادة الإيرادات دون إحداث تشوهات كبيرة، إضافة إلى أن دعم الطاقة تنازلي من حيث توزيع الدخل، فمثلاً تُشير التقديرات إلى أن 61% من دعم البنزين لأصحاب الدخل المرتفع، في حين أن محدودي الدخل يحصلون على حصة أصغر من الدعم ولذا من السهل إلغاء دعم الطاقة، وبدلاً من ذلك توجيه تعويضات بديلة لمحدودي الدخل (Krane and J.Monaldi , 2017).

وأوضح (Krane and J.Monaldi , 2017) ، أنه بشكل عام يرتفع الطلب على الطاقة المنزلية مع الدخل، حيث يقوم الناس ببناء منازل أكبر وشراء أجهزة مستهلكة للطاقة، وحتى في بعض البلدان التي ينقسم قطاع الطاقة السكني بين المواطنين والوافدين وبقيت الأسعار ثابتة للمواطنين ورفعها على الوافدين، استهلكت منازل المواطنين في المتوسط حوالي أربعة أضعاف كمية الكهرباء والماء لأسرة وافدة، ولذا ارتفاع أسعار الطاقة يشير لضرورة خفض الاستهلاك بوسائل مختلفة بما فيها الترقية لأجهزة أكثر كفاءة وأقل استهلاكاً للطاقة.

وقد جرت العادة في الأسواق الإقليمية، إلى حظر الإعانات أو دعم الطاقة لضمان المنافسة اللائقة من أجل تعظيم الكفاءة الاقتصادية في الأمد القصير والطويل (Alawad et al , 2022). وفي عام 2009 م، التزم زعماء مجموعة العشرين، وجميع الدول التي تدعم الوقود الأحفوري، بالترشيد والإلغاء التدريجي على المدى المتوسط، لإعانات دعم الوقود الأحفوري غير الفعالة التي تشجع الاستهلاك المسرف، مع الأخذ بالاعتبار لخصوصيات كل اقتصاد (OECD , 2013).

وحدث إصلاح كبير على المستوى الإقليمي لدعم الطاقة في الشرق الأوسط مع انخفاض أسعار النفط في أواخر عام 2014 م، حيث قامت عدة دول من بينها الجزائر وإيران ومصر، ودول مجلس التعاون الخليجي - المملكة العربية السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، عمان والبحرين - برفع أسعار منتجات الطاقة التي كانت الحكومات حددتها منذ فترة طويلة عند مستويات منخفضة للغاية، والحافز وراء هذه الإصلاحات الانخفاض المستمر في أسعار النفط العالمية، وبما أن حكومات المنطقة تعتمد على عائدات النفط بحوالي 90% من ميزانيتها، ألحق انخفاض عائدات النفط ضغط لخفض الإنفاق الحكومي (Krane and J.Monaldi , 2017). إلا أن إصلاحات الطاقة تتطلب إعادة النظر في المحفزات المقدمة للمستخدمين وإحداث تغييرات جذرية في سوك المستهلكين، وحماية مستويات دخل الأسر، وفي الوقت نفسه تعزيز القدرة التنافسية الصناعية (الأمم المتحدة ، 2019).

2.1 خطة رفع الدعم عن منتجات الطاقة

بعد دراسة تجارب إصلاح أسعار الطاقة عالمياً في عدد من الدول، أوضح صندوق النقد الدولي (2017)، خمس خطوات على الدول إتباعها للنجاح في هذه الجهود، وهي كالتالي:

أولاً: الحاجة لاستراتيجية شاملة. فإصلاح أسعار الطاقة أمر أساسي لتخفيض تكاليف المالية العامة، إلا أن زيادة الأسعار لابد أن تكون ضمن خطة استراتيجية أوسع لتعزيز كفاءة استخدام الطاقة ومراعاة تأثيره وتخفيفه على ذوي الدخل المحدود. كما أن الإصلاح لابد أن يكون تدريجي في تنفيذه.

ثانياً: التعويض. رفع الدعم عن منتجات الطاقة يكون له تأثير على ذوي الدخل المحدود، ولذا كلما تم تعديل أسعار الطاقة تكون هناك حاجة لإدخال تدابير تعويضية لدعم ذوي الدخل المحدود. أشكال

التعويض قد تكون بتحويلات نقدية، أو توسيع الأشغال العامة وبرامج التعليم والصحة في المناطق الفقيرة، أو التدابير التي تساعد الأسر على التحول لمصدر طاقة أرخص وغيرها.

ثالثاً: بناء الدعم الشعبي والسياسي. فحتى يتم قبول إصلاح أسعار الطاقة، يجب إعلام الجمهور بتكاليف دعم أسعار الطاقة وآثاره الإيجابية والسلبية. كما يجب الإعلان عن الخطط قبل وقت التنفيذ الفعلي للإصلاحات بمدة طويلة.

رابعاً: عدم تسييس عملية الإصلاح. حيث تتيح تعديلات الأسعار التلقائية زيادات تدريجية في الأسعار المحلية مما يمكن تكييفها مع ظروف البلد الخاصة. كما أن الأسعار التلقائية تساعد على عدم تسييس عملية الإصلاح وتجنب التراجع عن الإصلاح والانتقال لنظام تسعير متحرر بيُسر.

خامساً: التحرك تدريجياً وتجنب الزيادات المفاجئة بالأسعار، وذلك حتى لا يتم مواجهة استياء شعبي، و كذلك لإعطاء فرصة للتكيف.

كما أنه وفقاً لـ OECD (2018) أن التجارب المستمدة من بلدان أخرى أظهرت أن النهج الشامل لإصلاح دعم الطاقة يشمل ثلاثة عناصر رئيسية، وهي:

- أن تحديد الأسعار الصحيحة يتعلق بالقرارات المرتبطة بكيفية تغيير أنظمة التسعير، على سبيل المثال الإلغاء التدريجي للإعانات، ومتى يتم تغيير الأسعار، على سبيل المثال في حال انخفاض أسعار النفط.

- بناء الدعم للإصلاح من خلال استراتيجية اتصال واضحة ومشاورات مع أصحاب المصلحة، والشفافية بشأن أسعار الوقود.

- وأخيراً، إدارة آثار الإصلاح من خلال مراقبة الآثار أثناء تنفيذ الإصلاح مع ضرورة إجراء تعديلات إذا لزم الأمر.

3.1 معوقات إصلاح دعم الطاقة

وفقاً لأبو النجا (2022)، ذكر (قيده والجيلاني ، 2021)، أن التجارب الدولية أشارت لعدد من العقبات اعترضت جهود إصلاح الطاقة، وأهمها ما يلي:

- نقص المعلومات حول حجم الدعم الحكومي الموجه لدعم منتجات الطاقة، حيث لا تظهر التكلفة الحقيقية لدعم الإنتاج والاستهلاك في الموازنة العامة للدولة، خاصة في الدول المصدرة للنفط.

- المخاوف بشأن الأثر السلبي على الدخل الحقيقي لمحدودي الدخل في حال زيادة أسعار الطاقة، ما لم تنفذ سياسات ملائمة لحماية الفئات الأقل دخلاً بالمجتمع.

- معارضة الفئات المستفيدة من دعم الطاقة، خاصة إذا كانت هذه الفئات ذات قوة.

إلا أنه وبرغم هذه المعوقات نجحت العديد من الدول في تخطيها من خلال وضع سياسات وبرامج لتنفيذ إصلاح دعم الطاقة (أبو النجا ، 2022).

في حين ذكرت الـ (OECD , 2013)، بعضاً من المعوقات الفنية والمؤسسية، وأهمها:

- أن المعلومات المتعلقة بجميع مصادر دعم الطاقة مجزأة ومشتتة عبر العديد من الوكالات الحكومية، بحيث لا يمتلك أي شخص في الحكومة صورة كاملة عن جميع خطط الدعم في قطاع الطاقة، ولذا يُعد تحسين التنسيق بين مختلف الوكالات الحكومية أمراً أساسياً للتغلب على هذه العقبات.

- تعقيد التفاعلات بين خطط الدعم وأدوات السياسة الأخرى، وأحياناً يتم تخفيف آثار الدعم من خلال السياسات الضريبية أو التدابير التكميلية الأخرى.

- انعدام الشفافية فيما يتعلق بالحجم والمستفيدين والآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لبرامج الدعم، إما بسبب عدم قدرة الحكومة على الإبلاغ عن الدعم بسبب القيود المؤسسية أو تعقيد التفاعلات، أو بسبب عدم رغبة الحكومة في الإبلاغ عن الدعم.

- وأخيراً، يُشكل الافتقار إلى البيانات والمعلومات ذات الصلة عائقاً فنياً رئيسياً أمام تحليل الدعم والإصلاحات اللاحقة.

4.1 دعم الطاقة بالمملكة العربية السعودية والتوجه نحو الإصلاح

حدث أوسع إصلاح لدعم منتجات الطاقة بين الدول النفطية بالمملكة العربية السعودية، القوة السياسية والاقتصادية المهيمنة في منطقة الخليج، حيث في عام 2015م، أعلن ولي العهد الأمير محمد بن سلمان عن نيته لرفع أسعار الطاقة للمستويات العالمية بحلول 2020 م. ثم في عام 2016م، اتخذت الحكومة إجراء وتم رفع أسعار الكهرباء والمياه السكنية لأول مره، كما تم رفع أسعار البنزين والديزل والمنتجات الأخرى بمتوسط 122% (Krane and J.Monaldi , 2017). كما سعت المملكة للتخفيف من آثار التدابير الإصلاحية المتخذة في مجال دعم الطاقة من خلال إصلاحات تدريجية تضمنت جهوداً للحماية الاجتماعية، كتحسين توجيه الدعم للأسر ذات الدخل المنخفض أو المتوسط الأدنى من خلال تحويلات نقدية مباشرة (الأمم المتحدة ، 2019).

كما ركزت المملكة العربية السعودية على وضع سياسة محددة لتحقيق كفاءة استخدام الطاقة في إطار رؤية 2030، وعليه أسّس صندوق الاستثمار العام الشركة الوطنية لخدمات كفاءة استخدام الطاقة في العام 2017 م، كما بدأت المملكة بوضع ملصقات كفاءة استخدام الطاقة في إطار الاستراتيجية الرامية للحد من استهلاك الطاقة (الأمم المتحدة ، 2019).

5.1 أهداف ترشيد الإنفاق الحكومي

ذكرت كزيز (2018)، في هذا الشأن بعضاً من أهداف ترشيد الإنفاق الحكومي، وأهمها:

- رفع الكفاءة الاقتصادية من خلال استخدام الموارد المتاحة على نحو يزيد من المخرجات كماً ونوعاً.

- تحسين طرق الإنتاج وتطوير نظم الإدارة الرقابة مع إدخال الأساليب التقنية ودراسة الدوافع والاتجاهات.

- خفض عجز الموازنة عن طريق تقليص الفجوة بين الإيرادات والنفقات، والسيطرة على التضخم والمديونية مع المساهمة في مشاريع البنية الأساسية.

- تقليص نوعية وحجم المصروفات التي لا تحقق إيرادات كبيرة ومحاربة الإسراف والتبذير، مع الاحتياط لكافة الأوضاع المالية المختلفة.

- دفع عجلة التطور والتنمية من خلال اجتياز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والمحافظة على التوازن بين السكان والموارد في المراحل الزمنية المختلفة.

6.1 دور ترشيد الإنفاق في تحقيق رؤية 2030

ذكر العمودي (2021)، أن ترشيد الإنفاق له دور كبير في تحقيق رؤية المملكة 2030، من خلال عدة أمور رئيسية، وهي:

1- أن ترشيد الإنفاق يساعد في الحفاظ على الموارد الاقتصادية وتوظيفها بالشكل الصحيح، كما أن الترشيد في الإنفاق يحافظ على المال العام في عدة مجالات ومنها /

- ترشيد استهلاك المياه ونشر الوعي بأهمية الترشيد، وضرورة تغيير سلوكيات الاستخدام مع الاستخدام الأمثل للمياه لتحقيق استدامة الموارد المائية. حيث بلغ متوسط استهلاك الفرد اليومي (263 لتر) من المياه بالمملكة، وتُعد من أعلى المعدلات عالمياً، وتسعى الشركة الوطنية للمياه لخفضه إلى (150 لتر) (وكالة الأنباء السعودية ، في العمودي ، 2021).
- كذلك ترشيد استهلاك الكهرباء يُساهم في المحافظة عليها والحد من الهدر، حيث تم تسجيل نسب مرتفعة جداً لاستهلاك الفرد من الكهرباء في المملكة ويبلغ ضعف متوسط الاستهلاك العالمي (المركز السعودي لكفاءة الطاقة ، في العمودي ، 2021).

2- ترشيد الإنفاق يعمل على رفع الكفاءة الاقتصادية نتيجة لاستخدام الموارد وتوظيفها بأفضل شكل، وهذا ينعكس على تعزيز الموازنة العامة ومعالجة خفضها وتقليص الفجوة بين الإيرادات والنفقات، كما يساعد على دعم مشروعات البنية التحتية، وتلبية حاجة المجتمع من المدخرات العامة وتوزيع الموارد بشكل عادل.

3- ويساهم ترشيد الإنفاق في تخفيف العبء على الدولة من خلال تعديل الأنماط السلوكية الاستهلاكية، مما يُسهم في تحقيق التنمية المستدامة للأجيال القادمة.

4- تعزيز الاستقرار الاقتصادي والتنموي وتعزيز مكانة المملكة العربية السعودية، من خلال تخفيض التكاليف وخفض الطاقة، وتقليل حجم الإنفاق من الميزانية.

5- القدرة على التصدي للأزمات من خلال ترشيد الاستهلاك والإنفاق، وتقليل الآثار السلبية للأزمات.

6- ترشيد الإنفاق يساهم في حل مشكلة التضخم المالي وهو ارتفاع الأسعار بشكل مستمر، وترشيد الاستهلاك يساهم في توافر السلع وهو أهم عامل لمواجهة التضخم.

7- والأهم، ترشيد الإنفاق يحمي الدولة من التبعية الاقتصادية والتحرر من التبعية للعالم الخارجي، وهذا مهم في حماية الدولة، إذ أن التبعية الاقتصادية تؤدي لقرارات سياسية خارجية تُفرض على توجه الاقتصاد وتُقيّده.

2. الدراسات السابقة

دراسة أبو النجا (2022)، والتي كان أحد أهدافها التعرف على التجربة المصرية في موضوع إصلاح دعم الطاقة وكذلك تقييمها اقتصادياً واجتماعياً، كما سعت الدراسة للإجابة عن تساؤل رئيسي واحد، وهو "هل يؤدي إصلاح دعم الطاقة في مصر إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية؟" (أبو النجا ، 2022 : 605). اِعتمدت دراسة أبو النجا على استخدام طريقة الاستدلال الاستقرائي والاستنباطي، ومنهج دراسة الحالة، لتقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لإصلاح دعم الطاقة في مصر. وتم تقييم آثار إصلاح دعم الطاقة الاقتصادية على كفاءة الاقتصادي المصري من خلال تحليل أثر الإصلاح على عدة متغيرات اقتصادية، كان أحدها الموازنة العامة. وأوضحت النتائج، أن أثر إصلاح دعم الطاقة على العجز الكلي في الموازنة العامة قبل البدء بسياسة الإصلاح عام 2012 - 2013، أسهم بحوالي 53% من إجمالي العجز الكلي في الموازنة، ومنذ بدء سياسة إصلاح دعم الطاقة عام 2014، بدأت تقل نسبة مساهمة دعم الطاقة في العجز الكلي للموازنة السنوية وانخفضت إلى 38,7% ، ومع استمرار برنامج إصلاح دعم الطاقة كانت نسبة مساهمة دعم الطاقة في عجز الموازنة بانخفاض مستمر حتى بلغت إلى 5,9% في عام 2020 / 2021م. كذلك خلص الباحث إلى أن إصلاح دعم الطاقة في مصر يمكن أن يحقق الكفاءة

الاقتصادية، لآثاره الإيجابية على خفض عجز الموازنة العامة، تحقيق النمو الاقتصادي، خفض معدلات التضخم وزيادة القدرة التنافسية على المشروعات، وتحقيق الاستدامة البيئية من خلال تراجع نسبة الانبعاثات الضارة. كما تم تقييم أثر إصلاح دعم الطاقة في مصر من منظور تحقيق العدالة الاجتماعية، ولقياس أثر إصلاح الدعم على مستويات الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية، استعان الباحث بمنحنى لورنز لمعرفة نصيب كل طبقة من الدخل القومي، واتضح أن إصلاح دعم الطاقة ورفع أسعارها سيكون أثره أكبر على الأغنياء، مما سيؤدي لتقليل نسبة التفاوت في الدخل الحقيقي، إضافة لتحقيق الوفورات المالية التي يمكن إعادة توزيعها للفئات الأقل دخلاً.

أما دراسة الخريجي (2021)، التي هدفت لقياس الكفاءة النسبية للإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية، ومقارنتها بمثيلاتها في الدول الأعضاء بمجموعة العشرين (ماعدا المكسيك، وكوريا الجنوبية، والاتحاد الأوربي، لعدم توفر بيانات تفصيلية للإنفاق الحكومي) خلال الفترة (2010 - 2017). فقامت الباحثة بإيجاد مؤشر أداء القطاع الحكومي، ومؤشر كفاءة الإنفاق الحكومي، وأجرت تحليل باستخدام أربعة نماذج تحليل للإنفاق الحكومي الكُلي، والإنفاق على التعليم والبنية التحتية والإدارة. وخلصت الدراسة إلى أن كفاءة الإنفاق لم تظهر سوى في الإنفاق على البنية التحتية، كما استنجت الدراسة إلى أن نسبة الهدر في الإنفاق الحكومي الكُلي بلغ 66%. بينما بلغت نسبة الهدر في قطاع التعليم 97% ، وفي مجال الإدارة بلغت نسبة الهدر 70%، وهي نسبة أكبر من متوسط الهدر السائد في دول المجموعة، الذي بلغ 51% في الإنفاق الحكومي الكُلي، و78% كان في قطاع التعليم، و42% في مجال الإدارة.

وفي دراسة (زين العابدين وآخرون ، 2021)، سعت الدراسة لمعرفة أثر الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة في دعم التنمية المستدامة في السودان في الفترة بين 1995 - 2015م، من خلال اتباع المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج الاقتصاد القياسي. وأظهرت النتائج أنه كلما زاد الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة، يؤدي ذلك لزيادة معدل النمو الاقتصادي والاجتماعي مما يؤدي للتنمية المستدامة. إلا أن قلة الإنفاق الحكومي على الصحة في السودان أدى لزيادة الأمراض وانخفاض معدلات الإنتاج المستقبلية، كما أن قلة الإنفاق الحكومي على التعليم أدى لعدم مواءمة التعليم مع متطلبات سوق العمل.

أما دراسة كزيز (2019)، فقد سعت للإجابة عن تساؤل رئيس، وهو كيف يساهم ترشيد الإنفاق الحكومي في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ظل الأزمات الاقتصادية في الجزائر في الفترة الممتدة بين 2007 – 2016 م. وباستخدام عدة مناهج، كالمنهج التاريخي لتتبع بعض الوقائع التاريخية والتسلسلات الزمنية، والمنهج الوصفي التحليلي للوصف والتحليل، والمنهج الاستنباطي لإيضاح رؤية الباحثة الذاتية من خلال دراسة المشاكل والظواهر ذات الصلة بالموضوع. ومن خلال تحليل ثم تقييم سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي بالجزائر لعلاج عجز الموازنة في ظل الأزمات الاقتصادية، خلصت الدراسة إلى أن الموازنة العامة بالجزائر كان لديها عجز دائم ومستمر طوال فترة الدراسة، باستثناء عام 2001 م. وانتهجت الجزائر سياسة إنفاقيه توسعية للتصدي لتداعيات الأزمة المالية العالمية لتنفيذ برامجها التنموية، كما ساهم انهيار أسعار النفط منذ عام 2014 م، في تفاقم العجز. ولذا، اتخذت الجزائر مجموعة تدابير مالية وجبائية للاستغلال الأمثل للموارد وترشيد النفقات خلال الفترة (2000 - 2017)، مثل استخدام فوائض الجباية البترولية المتاحة في صندوق ضبط الإيرادات لتمويل عجز الموازنة. وكان لترشيد الإنفاق الحكومي دور فعال في علاج عجز الموازنة وتخفيضه، إلا أن الباحث استنتج من خلال تحليل مدى تطبيق متطلبات إدارة الإنفاق العام وفعاليتها في ترشيد الإنفاق الحكومي، إلى أن الجزائر لا

تعطي فرصة لمشاركة المواطن في صنع الموازنة العامة، كما أن المعلومات شحيحة فيما يخص الموازنة العامة، مما استدعى تصنيفها في المرتبة 112 من أصل 180، في العام 2017 م، في مؤشر شفافية الموازنة العامة الدولية. كما أن اعتمادها على موازنة البنود (الموازنة التقليدية)، أكسب الموازنة عدة عيوب، كالتقليل من التخصيص الأمثل للموارد العامة.

دراسة (Blazquez et al , 2017)، الهادفة لمعرفة تأثير زيادة نشر الطاقة المتجددة على نطاق واسع في نظم الكهرباء في المملكة العربية السعودية، كونه اقتصاد يتمتع بدعم كبير ضمني للطاقة بسبب الأسعار المحلية التي تعتبر قليلة مقارنة بسعر السوق الدولي. بينت الدراسة أن نشر الطاقة المتجددة له دور في تحرير براميل النفط المستخدمة لإنتاج الكهرباء للتصدير، إضافة لتقليل التشويه الاقتصادي الناجم عن الدعم. كما أوضحت الدراسة أن نشر تكنولوجيا الطاقة المتجددة ولو بنسب صغيرة بما يتوافق مع رؤية 2030، سيكون لها أثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل وعلى رفاهية المستهلكين، بسبب أن تكنولوجيا الطاقة الشمسية أقل تكلفة من النفط لإنتاج الكهرباء. إلا أن الدراسة أشارت للآثار المحتملة الناجمة عن خفض الدعم الضمني لأسعار النفط من خلال زيادة الأسعار المحلية، حيث يؤدي ارتفاع أسعار النفط المحلية لخفض الاستهلاك المحلي للنفط، مما يؤدي لارتفاع مستوى صادرات النفط. وهذا من شأنه أن يؤدي لنتائج إيجابية في مجال الرفاهية في البداية، لكن يشير التحليل إلى أن مكاسب الرفاهية ستبلغ ذروتها ثم تبدأ بالانخفاض عند ارتفاع السعر المحلي. أي أن التأثير الإيجابي على الرفاهية يركد في مرحلة ما، ويتحول إلى سلبي كون رفاهية الأسر تعتمد على الاستهلاك الخاص وخدمات الطاقة. كما أن تخفيض الدعم الضمني يتضمن على مستوى أعلى من التحويلات العامة وارتفاع الدخل، ولكن في نفس الوقت يؤدي لزيادة في أسعار خدمات الطاقة.

مكيد ومعوشي (2014)، سعوا لقياس أثر الإنفاق الحكومي الموجه للاستهلاك النهائي على النمو الاقتصادي في الجزائر. وأظهرت النتائج أن الإنفاق الحكومي الموجه للاستهلاك النهائي لا يؤثر بشكل واضح وملفت على الناتج الوطني، بل وأظهرت أنه زائد عن اللزوم وإنتاجيته سالبه ومثبطه للنمو الاقتصادي، نتيجة لعدم فعالية هذا النوع من الإنفاق. لذا، فإن التوسع في هذا النوع من الإنفاق بدون مُبرر على حساب أوجه الإنفاق الأخرى مضر بالناتج الوطني بالتالي على النمو الاقتصادي.

دراسة قدوري (2015)، الهادفة لمعرفة الدور الذي يلعبه الإنفاق العام كمحرك للنشاط الاقتصادي في الجزائر، والتي حاولت كذلك تحديد أنواع النفقات الأكثر دفعاً للتنمية الاقتصادية لإمكانية تحديد أولوية الإنفاق العام وتحقيق أكبر قدر من الكفاءة. قامت الدراسة بتحليل متغيرات التنمية الاقتصادية واتجاهات الإنفاق الحكومي في الجزائر للفترة بين 1990 – 2014 م. وأبرز نتائج هذه الدراسة كانت، أن فترة الدراسة 1990 - 2014 شهدت توسعاً كبيراً في النفقات العامة لأن الدولة أصبحت مسؤولة عن قيادة النشاط الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، كما ازداد هذا التوسع من عام 2000 - 2014 بسبب الإصلاحات الاجتماعية من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي. إلا أن زيادة النفقات الجارية كانت نسبتها أعلى من زيادة النفقات الاستثمارية وهذا لا يتلاءم مع اتجاهات وظروف التنمية الاقتصادية في البلاد. كما أن زيادة النفقات العامة أدت لرفع المستوى المعيشي للمواطنين، نتيجة لزيادة دخول أفراد المجتمع خاصة ذوي الدخل المحدود، وأوضحت الدراسة أن زيادة النفقات العامة كان له تأثيراً واضحاً في زيادة مستوى الاستهلاك القومي العائلي والحكومي. كما شهدت النفقات العامة على الشؤون المالية والاقتصادية تطوراً ملحوظاً خلال فترة الدراسة لارتباطها الوثيق بعملية التنمية الاقتصادية من خلال

دعم خطط التنمية في البلاد عن طريق تطوير قطاعين إنتاجيين وهما القطاع الزراعي والصناعي اللذين يساهمان بشكل مباشر في التنمية الاقتصادية. وأخيراً، خلصت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي وأصنافه يؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر بشكل إيجابي وقوي.

في حين درس (McHugh , 1998)، أثر ترشيد الإنفاق الحكومي كعامل ضغط على موظفي القطاع العام حين تعرضت مؤسسات القطاع العام في أوروبا لتخفيض الإنفاق الحكومي تماشياً مع مطالبات تعزيز الكفاءة والفعالية، ونتيجة لذلك، حدثت برامج تغيير جذرية في المنظمات والتي من المحتمل أنه كان لها آثار سلبية على صحة الموظفين النفسية. وهدفت هذه الدراسة لتقييم الروابط بين التغيير التنظيمي والرفاهية النفسية للموظفين في منظمة التأمين الاجتماعي السويدية في منطقة هالاند، باتباع منهج دراسة الحالة في عام 1995 م. من برامج التغيير التي اعتمدتها منظمة التأمين الاجتماعي السويدية: إنشاء برنامج التحسين المستمر وزيادة مشاركة الموظفين في صنع القرار، وبرنامج الاستثمار في المعدات التكنولوجية للمساهمة في تعزيز الكفاءة، ومشروع يهدف لحصول المنظمة على معايير الجودة السويدية، وهذه البرامج بالنسبة للموظفين الذين عملوا ضمن البيروقراطية التقليدية لمدة طويلة كان من الصعب التكيف معها، كما أدت هذه التغييرات لزيادة أعباء العمل وفقدان الوظائف وإنشاء منظمة أصغر حجماً. تم توزيع استبيانات على جميع الموظفين في شهر أبريل، إلا أنه تم إرجاع 54.6% ، من الاستبيانات. طُلب من المشاركين الإشارة على مقياس من خمس نقاط لدرجة اهتمامهم بمجموعة قضايا تضمنت التغييرات بالمنظمة للتأكد من مشاعرهم، وكشفت النتائج أنه من بين مجموعة متنوعة من القضايا التي غطتها الدراسة، كانت هناك خمسة قضايا هي محل اهتمام الموظفين المشاركين، وهذه القضايا هي: مقدار العمل الذي يجب القيام به، تخفيض أعداد الموظفين، التخفيضات المالية، محدودية توافر الموارد بالمنظمة، والتهديد بفقدان الوظيفة، ومن الواضح أن عملية الترشيد كانت السبب الجذري لمخاوف الموظفين. وأظهرت النتائج أن هذه القضايا المتعلقة بالترشيد والتغيير التي كانت محل اهتمام الموظفين، ارتبطت بمستويات القلق المرتفعة نسبياً لديهم وأعراض الإرهاق.

تنوعت الدراسات السابقة من حيث الأهداف وطُرق جمع البيانات، إلا أنها وبشكل عام اتفقت على أن كفاءة الإنفاق الحكومي وحُسن توجيه موارد الدولة، يُعد مطلباً ضرورياً لتنمية اقتصاد الدولة واستدامته. وتختلف هذه الدراسة مع ما تم استعراضه من الدراسات السابقة، في أن هذه الدراسة تسعى لتحليل وقياس أثر رفع الدعم الحكومي عن منتجات الطاقة على كفاءة الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية.

الإطار المنهجي للدراسة

منهجية الدراسة

باستخدام المنهجين، الوصفي والكمي سعت الباحثة لوصف الظاهرة محل الدراسة أولاً، بهدف رصد الأبعاد والمعايير المختلفة للموضوع محل الدراسة، لمحاولة فهمها وتقديم وصف دقيق ومفصل لها. ثم من خلال المنهج الكمي، تم جمع البيانات المتعلقة بالإنفاق الحكومي، العجز، الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه، وإجمالي استهلاك الطاقة والنفط والكهرباء في الفترة الزمنية من العام 2012 - 2021، للمقارنة ودراسة مقدار التغير في الإنفاق وكفاءته، قبل وبعد الإصلاحات.

كما تمت دراسة العلاقات الارتباطية بين النفقات الجارية والناتج المحلي الإجمالي، لمعرفة العلاقة بين رفع الدعم الحكومي عن منتجات الطاقة كمتغير مستقل وأثره على كفاءة الإنفاق الحكومي كمتغير تابع، والتحليل الإحصائي للبيانات التي تم جمعها، ثم مناقشتها سعياً للوصول لنتائج وتوصيات مناسبة.

عرض وتحليل بيانات الدراسة

المملكة العربية السعودية، لا تُعلن عن مقدار الدعم والإنفاق على منتجات الطاقة في الميزانية العامة السنوية، لذا سيتم تحليل ومقارنة التغير في النفقات الجارية والرأسمالية، العجز، الناتج المحلي الإجمالي، والنمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي السنوي، في الفترة من عام 2012 إلى 2021 م. كما سيتم تحليل ومقارنة الفارق في إجمالي استهلاك الطاقة، استهلاك النفط، والطاقة الكهربائية المستهلكة بين العام 2012- 2021 م. (جدول1).

حيث إنه في الفترة ما بين (30 ديسمبر 2015 م، ويناير 2016) أطلقت المملكة الموجه الأولى لإصلاحات أسعار الطاقة بفرض زيادات بسيطة على أسعار الوقود والكهرباء والماء، ومن عام 2018 م، كانت الموجه الثانية الساعية لربط أسعار الطاقة بالمملكة مع الأسعار المرجعية العالمية (الدبيان وقاسم ، 2020).

جدول 1: البيانات التي تم الاعتماد عليها في تحليل البيانات

السنة	النفقات الجارية (مليار ريال)	النفقات الرأسمالية (مليار ريال)	العجز (مليار ريال)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي سنوياً (%)	إجمالي استهلاك الطاقة (ألف برميل مكافئ نفط/يوم)	استهلاك النفط (ألف برميل مكافئ نفط/يوم)	الطاقة الكهربائية المستهلكة (جيجاوات/ساعة)
2012	713	204	-	727,307	3.10	3999.7	2286.5	238170
2013	732	263	-	745,273	0.70	4055.3	2329.5	256680
2014	821	319	-100	752,460	1.90	4303.8	2536.6	274503
2015	791	210	-389	219,653	2.70	4498.3	2696.3	286038
2016	696	134	-311	639,617	0.30	4313.2	2493.7	296672
2017	722	208	-238	683,827	-2.30	4290,4	2306.4	304741
2018	891	188	-174	782,483	0.30	4408,7	2373.3	313703
2019	890	169	-133	792,967	-1.40	5118.6	3100,3	314676
2020	921	155	-294	700,118	-4.80	4127,7	2075,2	310000
2021	922	117	-73	833,541	4.10	4170.1	2092.0	302000

*** الجدول من إعداد الباحثة، بالاعتماد على البيانات المنشورة في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، والبنك الدولي، ووزارة الاقتصاد والتخطيط السعودي.**

الشكل 3: النفقات والعجز

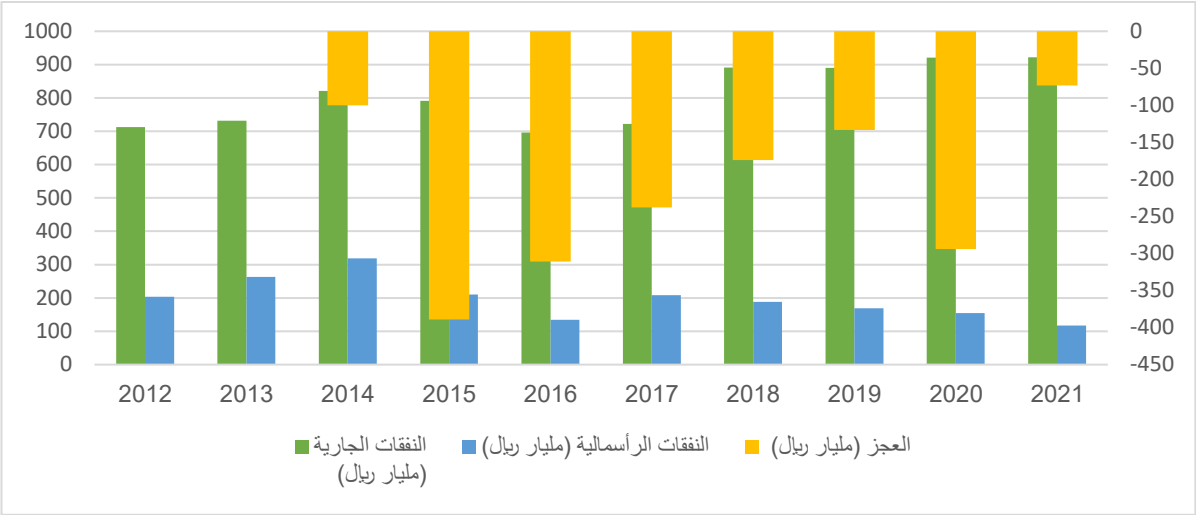

من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم1

يوضح الشكل3، النفقات الجارية في الفترة الزمنية 2012 – 2021 م. وكانت الأقل في العام 2016 م، بحوالي 696 مليار ريال، إلا أنها عاودت الصعود لتصل لـ 922 مليار ريال في العام 2021 م. أما النفقات الرأسمالية فقد كانت متذبذبة وكانت الأقل في العام 2021 م، بحوالي 117 مليار ريال. أما أقصى نسبة عجز في الميزانية السنوية للملكة في العام 2015 م، بحوالي 389 مليار ريال، ما لبثت أن بدأت بالتناقص، لتصل لنسبة قليلة بحلول العام 2021 م، وهي 73 مليار ريال.

الشكل 4: الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد

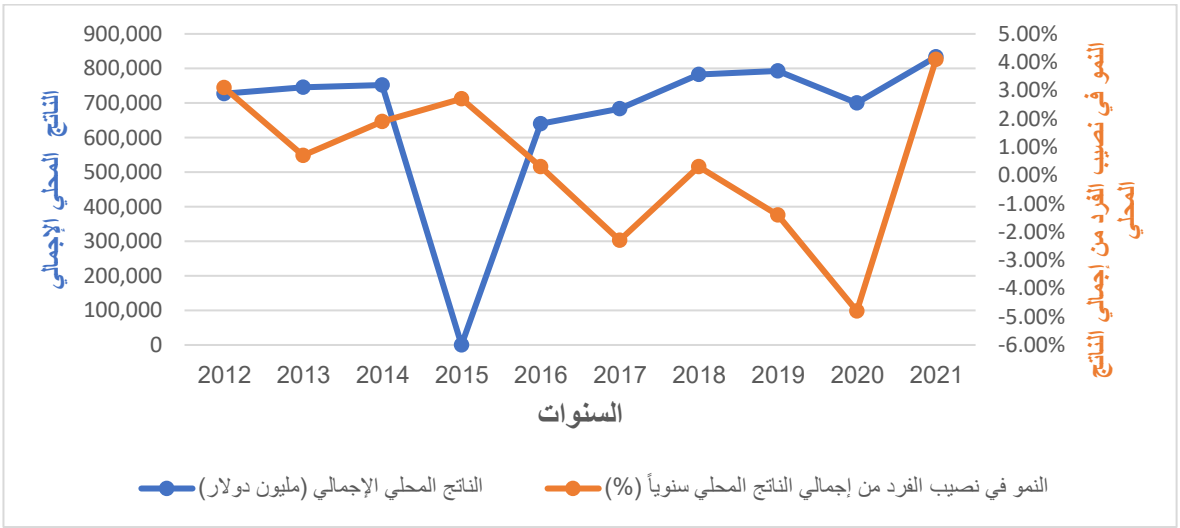

من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم1

يوضح الشكل4، أن الناتج المحلي الإجمالي تعرض لأقصى مراحل الانخفاض في العام 2015 م، وبعد أن تم اتخاذ التدابير الوقائية لتحسين اقتصاد المملكة وطرح رؤية 2030، عاود الناتج المحلي الارتفاع ليصل لما يقارب 833,541 مليون دولار في العام 2021 م، ويُعد الأعلى خلال المرحلة الزمنية 2012 - 2021. كما يوضح الشكل اختلاف نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بين الفترة الزمنية 2012 – 2021 م، ووصلت لأقل قيمة في العام 2020 م، لتصل لحوالي 4.80%- ، إلا أنها وصلت لأقصاها في العام 2021 م، بنسبة 4.10%.

الشكل 5: إجمالي استهلاك الطاقة، النفط، الكهرباء

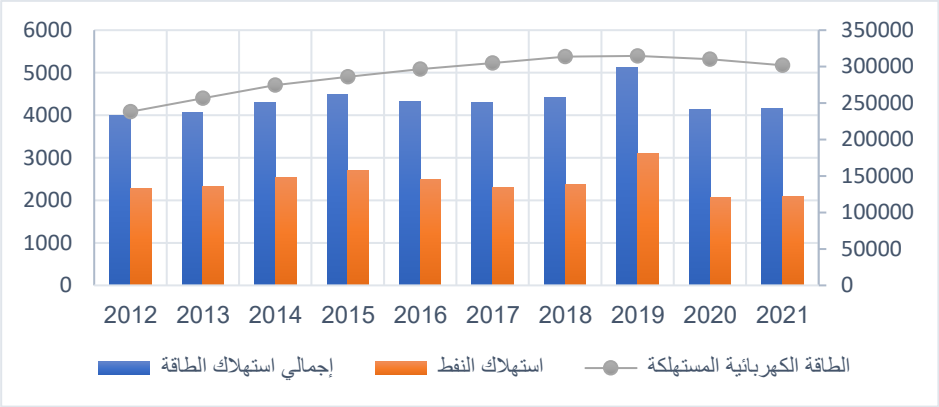

من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم1

يوضح الشكل5، أن هناك تذبذب في إجمالي استهلاك الطاقة، وانخفض الاستهلاك في العامين 2017 و 2018 م، ليعاود الصعود في العام 2019 م، ثم النزول والصعود قليلاً في العام 2021م. كذلك استهلاك النفط فيه تذبذب وبدأ بالانخفاض قليلاً في العام 2020 م. كما يوضح الشكل أعلاه، أن الطاقة الكهربائية المستهلكة كانت في ازدياد مستمر حتى بعد تدابير إصلاح أسعار الطاقة بالمملكة.

ويمكن تفسير النمو في الطلب على الطاقة لعدة عوامل، كالنمو السكاني والاقتصادي، ارتفاع مستويات المعيشة، والتوسع الصناعي، حيث إنه من المتوقع أن تظل هذه العوامل المحركة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذل سيشكل فصل النمو عن استهلاك الطاقة وضمان شمول النمو من خلال توفير طاقة آمنه ونظيفة وميسورة التكلفة من أكبر التحديات (الاسكوا ، 2019).

تجدر الإشارة إلى أنه وبالرغم من عدم إيضاح مقدار الدعم الحكومي الموجه لمنتجات الطاقة والمياه بالميزانية العامة للملكة العربية السعودية، إلا أنه بلغ في العام 2015 م، ما يقرب من 300 مليار ريال سعودي، بناء على سعر التصدير في ذلك الوقت (الاقتصادية ، 2016). كما أشار بادكوك (2014)، إلى

أن أقرب التقديرات تشير إلى أن مقدار الدعم لمنتجات الطاقة تتراوح بين 300 إلى 350 مليار ريال سنوياً، وهي تمثل نحو 38% من الميزانية.

بالمقابل إجمالي الدعم المقدم للمستفيدين من برنامج حساب المواطن الذي أنشئ في العام 2017 م، حماية للمواطنين من الأثر المباشر والغير مباشر للإصلاحات الاقتصادية بالمملكة، والعمل على رفع كفاءة الدعم الحكومي عن طريق إعادة توجيهه للفئات المستحقة عن طريق التحويل النقدي المباشر لهم شهرياً، بدلاً من دعم منتجات الطاقة والمياه- بلغ منذ انطلاقه (ديسمبر 2017 – مايو 2023) حوالي 160 مليار ريال[2]، أي بمعدل تقريبي26 - 30 مليار ريال بالسنة الواحدة (الشكل6).

الشكل 6: الفارق بين الدعم الحكومي لمنتجات الطاقة والمياه، والدعم المقدم لحساب المواطن في السنة الواحدة

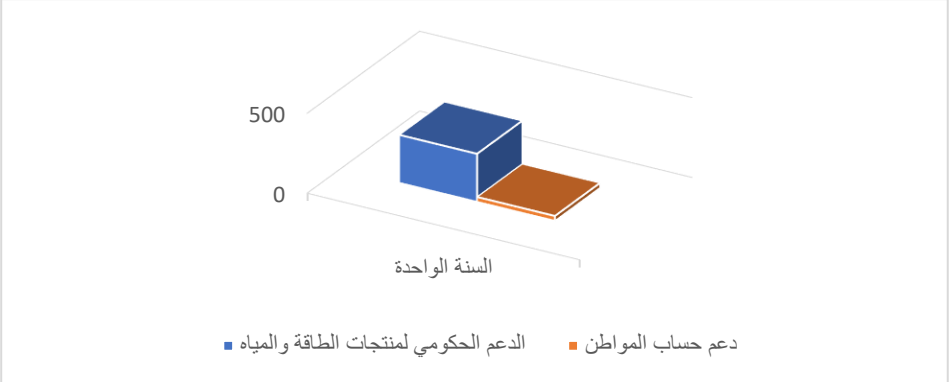

من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات أعلاه

التحليل الإحصائي لأثر خفض النفقات الجارية نتيجة إصلاحات أسعار الطاقة على الناتج المحلي الإجمالي

جدول2 : متوسط النفقات الجارية والناتج المحلي الإجمالي

	النفقات الجارية	الناتج المحلي الإجمالي
Valid	10	10
Missing	0	0
Mean المتوسط	809.9000	731.0812

المصدر: مخرجات برنامج التحليل الإحصائي

بلغ متوسط النفقات الجارية بالمملكة العربية السعودية من العام 2012 – 2021 م، 809 مليار ريال، بينما متوسط الناتج المحلي الإجمالي 731 مليار ريال.

- تحليل الارتباط لمعرفة العلاقة بين النفقات الجارية والناتج المحلي الإجمالي وقوة العلاقة بينهما:

جدول3 : الارتباط بين النفقات الجارية والناتج المحلي الإجمالي

[2] الملحق (أ)

		النفقات	الناتج
النفقات	Pearson Correlation	1	.638*
	Sig. (2-tailed)		.047
	N	10	10
الناتج	Pearson Correlation	.638*	1
	Sig. (2-tailed)	.047	
	N	10	10

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المصدر: مخرجات برنامج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول السابق (3) أن قيمة معامل الارتباط موجبة، مما يعني أن العلاقة بين النفقات الجارية والناتج المحلي الإجمالي طردية، أي أنه كلما زادت النفقات الجارية، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي. كما أن العلاقة بينهم قوية بما أنها تساوي 0.638 أي قريبة من الواحد.

جدول4 : العلاقة الخطية بين المتغير المستقل (النفقات الجارية) والمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
11	.638[a]	.407	.333	51.12131	1.919

a. Predictors: (Constant), النفقات

b. Dependent Variable: الناتج

المصدر: مخرجات برنامج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول (4) أن قيمة معامل التحديد r^2 (وهو مربع قيمة معامل الارتباط) يساوي 0.407، أي أن 40.7% من التغير في الناتج المحلي الإجمالي يرجع للنفقات الجارية، بينما بقية النسبة يرجع لعوامل أخرى. وبلغت قيمة معامل دربن واتسون 1.919، ولاختبار وجود ارتباط ذاتي بين البواقي أو استقلالية الأخطاء يتم حساب قيمة معامل الارتباط $\hat{\rho}$ حيث:

$$\hat{\rho}= 1-\frac{DW}{2} = 0.0405$$

وهي أقل من 0,3، مما يعني أنه ليس هناك ارتباط بين الأخطاء، مما يقوي من معادلة الانحدار هذه.

جدول5: ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	14355.511	1	14355.511	5.493	.047[a]
	Residual	20907.103	8	2613.388		
	Total	35262.614	9			

a. Predictors: (Constant), النفقات

b. Dependent Variable: الناتج

المصدر: مخرجات برنامج التحليل الإحصائي

يوضح الجدول السابق (5) معنوية معادلة الانحدار، ولأن مستوى المعنوية المصاحب لقيمة (F) تساوي 0.047 أي أقل من 0,05، معناها أن هناك علاقة سببية بين المتغير المستقل النفقات الجارية، بالمتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي.

النتائج والتوصيات

من خلال تحليل البيانات اتضحت عدة نتائج، أهمها:

1. أن النفقات الجارية كانت متذبذبة وتم خفضها في العام 2016 م، وقد يرجع السبب للإصلاحات التي اتخذتها المملكة في سبيل تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي وبداية انطلاق الموجه الأولى لخفض الدعم على منتجات الطاقة، إلا أنها عاودت الصعود التدريجي في السنوات التالية. وقد يعود السبب للإنفاق على مجالات مختلفة والتركيز عليها.
2. بلغت أقصى نسبة عجز في العام 2015 م، إلا أن النسبة بدأت تتراجع لتصل لأقل نسبة بالعام 2021 م، بمقدار 73 مليار دولار.
3. الناتج المحلي الإجمالي وصل لأقصى مراحل الانخفاض في العام 2015 م، إلا أنه بدأ بالارتفاع التدريجي ليصل لأعلاه في العام 2021 م، وقد يرجع هذا الارتفاع لعدد من المسببات والإجراءات التي تم اتخاذها ضمن رؤية 2030، كرفع الدعم عن منتجات الطاقة، و تطبيق نظام الضرائب، و إضافة رسوم مختلفة في العديد من القطاعات الخدمية، وغيرها من التدابير الإصلاحية.
4. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كذلك كان متذبذب، ووصل لقيمة قليلة في العام 2020، إلا أنه وصل لأعلى نسبة في العام 2021 م، بنسبة 4.10%.
5. استهلاك الطاقة والنفط كان متذبذب في الفترة الزمنية من العام 2012 - 2021، ولم يطرأ عليه انخفاض ملحوظ حتى بعد ارتفاع أسعاره. وقد يعود لعدة أسباب كالزحف العمراني والازدحام المروري وغيرها (الدبيان وقاسم ، 2020).
6. استهلاك الكهرباء كان في ازدياد مستمر حتى بعد إصلاحات أسعار الطاقة. وقد ترجع الأسباب لارتفاع معدلات امتلاك المكيفات والأجهزة الكهربائية، والتحسينات المحدودة على كفاءة استهلاك الطاقة، والحاجة للتكييف في الأشهر الحارة بالمملكة العربية السعودية وعدم وجود بدائل (الدبيان وقاسم ، 2020).
7. إعادة توجيه الدعم الحكومي للفئات المستحقة عن طريق (حساب المواطن) بدلاً من دعم منتجات الطاقة، يُعد أكثر كفاءة وخفض من الإنفاق الحكومي بما نسبته 90%.
8. اتضح من تحليل الارتباط لمعرفة العلاقة بين النفقات الجارية والناتج المحلي الإجمالي، أن العلاقة بينهما قوية وطردية، أي كلما زادت النفقات الجارية ارتفع الناتج المحلي الإجمالي.
9. كما اتضح أن حوالي 40%، من التغير في الناتج المحلي الإجمالي يرجع للنفقات الجارية، بينما بقية النسبة، أي حوالي 60%، ترجع لعوامل أخرى.

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، توصي الدراسة بعدد من التوصيات، وهي:

- توجيه الدعم والتطوير لقطاعات الصحة والتعليم والبنية التحتية، لأهمية هذه القطاعات في مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- توفير وزيادة المبادرات والحملات التوعوية المختصة بترشيد استهلاك الطاقة لأهمية الترشيد ودوره الرئيسي في الاستدامة البيئية.
- إطلاق وتوسيع مشروعات الطاقة المتجددة، للمساعدة في تنويع مصادر الطاقة والحفاظ على البيئة.
- استمرار الدعم لذوي الدخل المنخفض، ومراجعة مقدار الدعم من فترة لأخرى ليتناسب مع التضخم وزيادة الأسعار.
- إيجاد بُنى أساسية ومستدامة للنقل العام، لتسهيل القدرة على التنقل وإدارة الطلب المحلي على الوقود.
- إرساء قواعد تنظيمية ومعايير إرشادية لكفاءة استخدام الطاقة في البناء، كالإلزام بالعزل الحراري للمباني، ومصادر تسرب الهواء، ونُظم التدفئة والتبريد وغيرها.
- التحقق من فترة لأخرى من فعالية الإصلاحات ودراسة تأثيرها في الوصول للأهداف الموضوعة.

وأخيراً، من المهم الإشارة إلى أن الأشخاص المحرومون من الطاقة الحديثة لا يمتلكون الوسائل الكافية لتحسين ظروفهم المعيشية، ولا الخدمات التي تلبي الاحتياجات الأساسية، كما أن الأسر ذات الدخل المحدود تنفق الكثير للحصول على الطاقة، ويمكن الخروج من هذه الدوامة بالطاقة الحديثة الميسورة التكلفة، لأن البلد يتمكن من التحول للازدهار بتيسير كلفة الكهرباء وإتاحتها بكميات كبيرة (الإسكوا ، 2019).

المراجع العربية

1. أبو النجا، ماجد (2022). أثار اصلاح دعم الطاقة في مصر من منظور الكفاءة الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية. **مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية**، ع (5)، (ص 604 - 666).
2. الأمم المتحدة (2019). **الهشاشة في مجال الطاقة في المنطقة العربية**. الإسكوا، بيروت.
3. الأمم المتحدة (الاسكوا)، (د.ت). **معجم المصطلحات الإحصائية**.
4. بادكوك، غسان (2014) على ضوء تصريح وزير المالية وتراجع أسعار النفط: أيهما يأتي أولاً.. ترشيد الدعم؟ أم ترشيد الإنفاق التوسعي على مشاريع التنمية؟ **جريدة الرياض الإلكترونية.** https://www.alriyadh.com/997872
5. البنك الدولي. https://data.albankaldawli.org/
6. وزارة المالية (2016). **تقرير برنامج تحقيق التوازن المالي: ميزانية متوازنة 2020**، تم الاسترجاع: 2023/8/27 م، من خلال: https://www.mof.gov.sa/vro2030/Documents/Financial%20balance.pdf
7. الخريجي، مشاعل (2021). قياس كفاءة الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة بمجموعة الدول العشرين (G20). **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ع (59)، (ص 226 - 284).
8. الدبيان، محمد؛ قاسم، أنور (2020). **إصلاحات أسعار الطاقة في المملكة العربية السعودية: نمذجة الآثار الاقتصادية والبيئية وفهم استجابة الطلب.** مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك).
9. زين العابدين، إلهام؛ حاج الهادي، مسلمة؛ الخبير، ميناس (2021). الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة وأثره في التنمية المستدامة في السودان: الفترة مابين 1995 – 2015 م. **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية**، مج (5)، ع (2)، (ص 135- 152).
10. عبد القادر، محجوب (2021). كفاءة الإنفاق والتكاليف. **جريدة اليوم الإلكترونية**، تم الاسترجاع في 2023/9/26 م، من خلال: https://www.alyaum.com/articles/6308456/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A3%D9

%8A/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%8A%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9/%D9%88%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D9%81%D8%B1%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86

11. عثمانية، خضرة؛ يحي، سمير (2021). دراسة قياسية لمدى مطابقة الصيغ المختلفة لقانون فاجنر مع الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1967 - 2018. **مجلة رؤى اقتصادية**، مج (11)، ع (2)، (ص77 - 91).

12. العمودي، عبد الله (2021). ترشيد الإنفاق ودوره في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية (2030). **مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية**، مج (4)، ع (37)، (ص 23 - 73).

13. فتوح، بسام؛ القطيري، لورا (2012). **دعم الطاقة في العالم العربي.** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية: تقرير التنمية الإنسانية العربية – سلسلة أوراق بحثية.

14. قدوري، طارق (2015). **مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة تطبيقية للفترة (1990 - 2014).** أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر_بسكرة_، الجزائر.

15. كزيز، نسرين (2019). **دور ترشيد الإنفاق الحكومي في علاج الموازنة العامة للدولة في ظل الأزمات الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر (2007 - 2016).** أطروحة دكتوراه، جامعة زيان عاشور الجلفة/ الجزائر.

16. مجلة الاقتصادية الإلكترونية (2016). **برنامج تحقيق التوازن المالي.. رفع كفاءة الإنفاق وتنمية الإيرادات غير النفطية.** https://www.aleqt.com/2016/12/23/article_1112622.html

17. مكيد، علي؛ معوشي، عماد (2014). دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على النمو الاقتصادي في الجزائر. **مجلة الاستراتيجية والتنمية**، مج (4)، ع (6)، (ص 114 - 149).

18. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك). https://oapecorg.org/ar/Home

19. وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية. https://mep.gov.sa/ar/Pages/AnnualIndicators.aspx

المراجع الإنجليزية

20. Alawad, Abdullah; Duenas, Pablo; Alabdulkareem, Ahmad; Batlle, Carlos (2022). Coping with National Fuel Subsidies in Regional Power Markets: Application to the Gulf Cooperation Council Interconnector. Ceepr WP 2022 - 006, **Energy Journal.**

21. Alexandru, Dana and Guziejewska, Beata (2023). Rationalization of the local budget economy: A comparative analysis of the legislative basis in Poland and Romania in the concepts of positive law and natural law. **Ekonomia I Prawo. Economics and Law,** Vol (22), Issue (1), (p. 5 - 20).

22. Blazquez, Jorge; Hunt, Lester; Manzano, Baltasar (2017). Oil Subsidies and Renewable Energy in Saudi Arabia: A General Equilibrium Approach. **The Energy Journal**, Vol (38), (p. 29 - 45).

23. International Monetary Fund (2017). **If Not Now, When? Energy Price Reform in Arab Countries**. Annual Meeting of Arab Ministers of Finance, Morocco, Rabat.

24. Krane, Jim; J.Monaldi, Francisco (2017). **Oil prices, political instability, and energy subsidy reform in MENA Oil Exporters**. Center for Energy Studies, Rice University's Baker Institute for Public Policy.

25. McHugh,M (1998). Rationalization as a key stress for public sector employees: An organizational case study. **Occup. Med**, Vol (48), No (2), (p. 103 - 112).

26. OECD (2013). **Analysing Energy Subsidies in the Countries of Eastern Europe, Caucasus and Central Asia**.

27. OECD (2018). **Inventory of Energy Subsidies in the EU's Eastern Partnership Countries: Armenia, Azerbaijan, Belarus, Georgia, Moldova and Ukraine.**

الملحقات

الملحق (أ)

* الجدول من إعداد الباحثة، استناداً على الاحصائيات المنشورة في موقع برنامج حساب المواطن.

الدفعة	السنة	المبلغ
الأولى	2017 ديسمبر	ملياري ريال سعودي
الثانية	يناير 2018	2.1 مليار ريال سعودي
الثالثة / الرابعة	فبراير/ مارس 2018	2.2 مليار ريال سعودي
الخامسة / السادسة	أبريل / مايو 2018	2.3 مليار ريال سعودي
الحادية عشر	أكتوبر 2018	2.4 مليار ريال سعودي
الثانية عشر	نوفمبر 2018	2.4 مليار ريال سعودي
الخامسة عشر / السادسة عشر/ السابعة عشر	فبراير / مارس 2019	2.5 مليار ريال سعودي
الثامنة عشر / التاسعة عشر	مايو / يونيو 2019	2.5 مليار ريال سعودي
العشرون /21 / 22/ 23	يوليو / أغسطس / سبتمبر / اكتوبر 2019	2.6 مليار ريال سعودي
24 / 25	نوفمبر / ديسمبر 2019	2.6 مليار ريال سعودي
26 / 27	يناير / فبراير 2020	2.6 مليار ريال سعودي
28	مارس 2020	2.7 مليار ريال سعودي
29	أبريل 2020	2.3 مليار ريال سعودي
30	مايو 2020	2.18 مليار ريال سعودي
31 / 32 / 33	يونيو / يوليو / اغسطس 2020	1.7 مليار ريال سعودي
34 / 35 / 36	سبتمبر / أكتوبر / نوفمبر 2020	1.8 مليار ريال سعودي
37	ديسمبر 2020	1.8 مليار ريال سعودي
38 / 39	يناير / فبراير 2021	1.9 مليار ريال سعودي
40	مارس 2021	1.9 مليار ريال سعودي
41 / 42	ابريل / مايو 2021	1.9 مليار ريال سعودي
43 / 44 / 45 / ٤٦ / ٤٧ / ٤٨ / ٤٩	يونيو/ يوليو / أغسطس / سبتمبر / أكتوبر / نوفمبر / ديسمبر 2021	1.9 مليار ريال سعودي
٥٠ / ٥١	يناير / فبراير ٢٠٢٢	١.٩ مليار ريال سعودي
٥٢ / ٥٣ / ٥٤ / ٥٥	مارس / أبريل / مايو / ونيو ٢٠٢٢	١.٨ مليار ريال سعودي
56	يوليو 2022	3.1 مليار ريال سعودي
57	أغسطس 2022	3.6 مليار ريال سعودي
58	سبتمبر 2022	3.2 مليار ريال سعودي
59	أكتوبر 2022	3.3 مليار ريال سعودي
الستين / 61	نوفمبر / ديسمبر 2022	3.5 مليار ريال سعودي
62	يناير 2023	3.6 مليار ريال سعودي
63 / 64 / 65	فبراير / مارس / أبريل 2023	3.7 مليار ريال سعودي
66	مايو 2023	3.6 مليار ريال سعودي